كوريا الشمالية تدرس العودة للمحادثات النووية

■ سيول / وكالات/

قال محللون أمس الاثنين ان تأكيد كوريا الشمالية بان دبلوماسييها اجتمعوا مع مسؤولين امريكيين يعد دلالة على ان بيونغ يانغ قد تفكر في العودة الى المحادثات السداسية المعنية بوقف تطويرها لاسلحة نووية.

وقالت كوريا الشمالية امس الأول انها اجرت محادثات مع الولايات المتحدة يوم ١٣ مايو في الامم المتحدة وانها ستستجيب في الوقت المناسب لجهود امريكية لاحياء المحادثات المتعددة الاطراف.

ولم يتضح ما اذا كانت استجابتها ستتضمن قرارا بالعودة الى المحادثات. ومر عام تقريبا على انعقاد الجولة الماضية من المحادثات السداسية في يونيو ٢٠٠٤ وارتفعت النغمة المناهضة للولايات المتحدة في كوريا الشمالية خلال الاسابيع القليلة الماضية.

وفي الاسابيع الماضية زاد القلق بين القوى الاقليمية من ان كوريا الشمالية ربما تجري تجربة على سلاح نووي بعد ان اعلنت في فبراير انها انضمت الى نادي الاسلحة النووية. وقال كو يو هوان الخبير البارز في شؤون كوريا الشمالية بجامعة دونجوك في سيول : كوريا الشمالية زادت من مطالبها لكن يبدو من خلال هذه الاتصالات انها تتجه صوب لغة الحوار لا لغة الازمة.

ولم يسفر اجتماع ثنائي منفصل عقد الاسبوع الماضي بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية عن أحراز اي تقدم بخصوص استئناف المحادثات السداسية رغم الأمل الذي راود سيول في استغلال هذا الاجتماع النادر لدفع الشمال الى العودة لمائدة التفاوض.

لكن مسؤولين كوريين جنوبيين يقولون انهم عبروا بوضوح عن استيائهم لكوريا الشمالية. ويقوم كبير المفاوضين الامريكيين في المحادثات السداسية التي تضم الكوريتين والصين واليابان وروسيا والولايات المتحدة بجولة مكوكية بين العواصم في محاولة للضغط على كوريا الشمالية للعودة الى المحادثات.

وكانت واشنطن قالت الاسبوع الماضي ان مسؤولين من وزارة الخارجية الامريكية التقوا مع دبلوماسيين كوريين شماليين في مقر الامم المتحدة بنيويورك وحثوا الشمال على العودة الى المحادثات. ونقلت وكالة الانباء المركزية الكورية عن مسؤول كوري شمالي قوله ان واشنطن قالت انها تعترف بالشمال كدولة ذات سيادة وانها لن تهاجمها.

انفجارات دلهي تثير مخاوف الهنود من تصاعد الإرهاب

■ ،، نيودلهي/(رويترز)

أعلنت حالة التأهب القصوى في الهند أمس الاثنين في الوقت الذي بدأت فيه السلطات في البحث عن الاشخاص الذين قاموا الأحد بتفجير قنبلتين في دارين للسينما في العاصمة نيودلهي كانتا تعرضان فيلما اعتبره بعض السيخ مسيئا لهم.

وفي الوقت الذي لاحقت فيه الشرطة الجناة وقع انفجار صغير أمس أسفر عن إصابة شخص في دلهي حيث شن انفصاليون من السيخ موجة من التفجيرات في الثمانينات.

ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الانفجارين اللذين وقعا أمس الأول واللذين أسفرا عن مقتل شخص وإصابة العشرات، وأقامت الشرطة الهندية حواجز مؤقتة على الطرق في دلهي ووضعت محطات السكك الحديدية والمطارات في حالة تأهب.

وذكرت الشرطة أن عبوة ناسفة كانت مخبأة داخل حقيبة صغيرة انفجرت على جانب أحد الطرق أمس ولكنها تعتقد أن الهجوم ليس له صلة بانفجاري أمس الأول.

وقال رافي باوار المتحدث باسم شرطة دلهي: "ما زالت المدينة في حالة تأهب شديد،من السابق لأوانه تحديد المسؤول، التحقيقات جارية، أجهزتنا المتخصصة التي تتعامل مع حوادث الإرهاب بدأت تعمل".

وسحبت عدة دور سينما في شتى انحاء الهند الفيلم المثير للجدل بعد الانفجارين في الوقت الذي زار فيه رئيس الوزراء مانموهان سينغ وهو من السيخ الضحايا في المستشفى قبل توجهه لزيارة محمية للنمور في راجاستان.

بعد تلقي حزبه خسارة في فستفاليا :

شرودر يدعو إلى انتخابات تشريعية مبكرة في ألمانيا

□ ،، برلين/وكالات الأنباء..

تتجه المانيا فيما يبدو إلى إجراء انتخابات مبكرة بعد أن دعا المستشار جيرهارد شرودر إلى انتخابات وطنية في الخريف بعد هزيمة الحزب الحاكم في انتخابات إقليمية.

وأعلن شرودر اقتراحه بعد ساعتين من إطاحة الناخبين في ولاية نورث راين فستفاليا بحزبه الحزب الديمقراطي الاشتراكي من الحكومة بعد ٣٩ عاما.

وقالت صحيفة بيلد واسعة الانتشار أمس: إن الحزب الديمقراطي الاشتراكي يدعو إلى خوض المعركة النهائية... المستشار يخوض مغامرة كبيرة.

ولكن الإصرار على هذا الأمر الصعب من المرجح أن يوفر على الأمة ١٨ شهرا من الشلل السياسي.

وفي استطلاع للرأي أجرته قناة «ايه.أر.دي» الليلة الماضية قال ٤٦٪ ممن شملهم الاستطلاع إنهم سيدلون بأصواتهم لصالح الحزب الديمقراطي المسيحي المحافظ في حين اختار ٢٦٪ الحزب الديمقراطي الاشتراكي.

وتحمل الدعوة للانتخابات المبكرة مخاطر جمة بالنسبة لشرودر الذي شهد تراجعا في شعبيته مع ارتفاع نسبة البطالة إلى مستويات ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ويأمل شرودر إقناع الألمان بأن خطط المحافظين الذين أيدوا خططا اقترحها لإصلاح الاقتصاد وأثارت احتجاجات شديدة في كل أنحاء البلاد ستكون أكثر صرامة.

وتجرى الانتخابات الاتحادية كل أربع سنوات في مجلس النواب الألماني ومن المقرر إجراء الانتخابات القادمة في نهاية عام ٢٠٠٦م، والانتخابات المبكرة ممكنة فقط في حالة وجود ظروف استثنائية والقرار النهائي في يد الرئيس هورست كولر وهو من المحافظين.

ويمكن أن يسعى شرودر لإجراء اقتراع للثقة في مجلس النواب في الشهر القادم، وفي حالة هزيمة الحكومة في هذا الاقتراع - وقد تتعمد الحكومة أن تهزم - يصبح أمام الرئيس كولر مهلة ٢١ يوما لتحديد ما إذا كان سيحل البرلمان.

وجاء إعلان شرودر المفاجيء بعد أن وجه الناخبون في ولاية نورث راين فستفاليا ضربة للحزب الديمقراطي الاشتراكي ليحقق أسوأ خسارة له منذ إعادة انتخابه عام ٢٠٠٢م.

وأظهرت النتائج الأولية حصول الحزب الديمقراطي المسيحي على ٤٤,٨٪ مقابل ٣٧,١٪ للحزب الديمقراطي الاشتراكي وهي نسبة كافية للسيطرة على منطقة كان يحكمها حزب شرودر منذ عام ١٩٦٦م.

وقال متحدث باسم الحكومة الألمانية أمس إن الائتلاف الحاكم الذي يضم الحزب الديمقراطي الاشتراكي وحزب الخضر لا يعتزم إجراء تعديل حكومي قبل الانتخابات الاتحادية المبكرة المقررة في الخريف.

وعندما سئل بيلا اندا المتحدث باسم الحكومة عما إذا كان المستشار جيرهارد شرودر يعتزم إجراء أي تغييرات في الحكومة الحالية قبل خوض الانتخابات المبكرة أجاب "لا .. لا يوجد تعديل حكومي مزمع".

وزادت الضغوط على المستشار الالماني للتحول نحو اليسار بعد إعلان الحزب الاشتراكي الديمقراطي سعيه لاجراء انتخابات عامة مبكرة في هذا الخريف بعد أن مني بهزيمة في انتخابات اقليمية.

وسيكون للبرلمان الاتحادي الكلمة النهائية بشأن المضي قدماً في التبكير بإجراء انتخابات كان مقرراً إجراؤها في خريف عام ٢٠٠٦م.

وقال أندريا ناهليس أحد أقطاب اليسار في الحزب الاشتراكي الديمقراطي إن سياسات المستشار الالماني فشلت في تحفيز الناخبين في الولاية الصناعية الرئيسية التي حكمها الحزب الاشتراكي لمدة بلغت ٣٩ عاماً.

وأضاف ناهليس في مقابلة مع محطة "ان تي في" التلفزيونية: "أتوقع من المستشار الآن أن يقول لنا كيف يتقوع أن يفوز بالانتخابات المقبلة".

وقال ناهليس تعليقا على نتيجة انتخابات كبرى الولايات المتحدة الالمانية الصناعية "ينبغي علينا أن نزيد عائدات الضرائب.. لا أن نقللها".

وطالب ناهليس أيضاً بتقليل استقطاعات منح البطالة التي فرضتها الحكومة في وقت سابق من العام الجاري.

ويبدو أن فرص ترشيح انجيلكا ميركل زعيمة الحزب المسيحي الديمقراطي المعارض لخوض الانتخابات المبكرة المحتملة أمام شرودر صارت كبيرة للغاية.

وكان العديد من كبار رجال الحزب أكدوا مساء الأحد بعد الانتصار الكبير الذي حققه الحزب في ولاية نورد راين ويستفاليا الواقعة غرب المانيا ثقتهم في خوض زعيمة الحزب انيجلكا ميركل الانتخابات المبكرة المحتملة في خريف العام الحالي ضد المستشار شرودر على منصب المستشار.

وفي حديث نشرته صحيفة ليبزجر فولكس تسايتونج الصادرة أمس قال جورج ميلبرد رئيس وزراء ولاية سكسونيا أن نتائج الانتخابات المحلية دعمت موقف ميركل ولهذا السبب فهي المرشحة بقوة لخوض الانتخابات المبكرة في وجهة نظره.

وفي الوقت نفسه أكد كريستوف بور نائب رئيس الحزب المسيحي الديمقراطي المعارض لصحيفة ذي فيلت الصادرة أمس الاثنين أن الوقت حان الآن لترشيح ميركل رسمياً لخوض الانتخابات على منصب المستشار.

وعبرت رئيسة الاتحاد الديمقراطي المسيحي انجيلكا ميركل عن تاييدها لاقتراح المستشار الالماني تقديم موعد الانتخابات التشريعية.

وقالت ميركل رداً على سؤال عن الاشتراكيين الديمقراطيين بعد هزيمتهم في ربنانيا شمال فيستفاليا أن كل يوم بدون حكومة التحالف هذه سيكون جيداً لالمانيا.

واضافت "إن الاتحاد الديمقراطي المسيحي وفرعه البافاري الاتحاد الاجتماعي المسيحي سيقررا اسم مرشح الحزب للانتخابات في ٣٠ مايو".

من جهته رحب رئيس الاتحاد الاجتماعي المسيحي ادموند شتويبر باقتراح تنظيم انتخابات سابقة لاوانها.

وأخيراً أكد رئيس الحزب الليبرالي غيدو فيسترفيلي تاييده لإجراء انتخابات مبكرة، ومجلس النواب الألماني البوندستاغ وحده يمكنه البت في تقديم موعد الانتخابات بإعلان حل نفسه.

أزمة في الكونجرس تهدد بانفراط العلاقة بين السلطتين القضائية والسياسية

□ واشنطن/ ا ف ب

يؤكد الجمهوريون والديمقراطيون أن النظام السياسي الأمريكي على وشك الانفجار بسبب أزمة لا سابق لها في الكونجرس محورها العلاقات بين السلطتين السياسية والقضائية في الولايات المتحدة.

وبينما تحاول إدارة الرئيس جورج بوش اختبار قوتها مجدداً في الكونجرس، تهدد المعارضة الديمقراطية بتجميد العمل التشريعي إذا فقدت الحكومة إمكانية منع تعيين قضاة من المحافظين المتشددين.

وقال زعيم المعارضة الديمقراطية "هاري ريد": إن ما تحاول القيادة الجمهورية فعله هو ملء المحاكم بقضاة مواقفهم بعيدة جداً عن القيم السائدة في أمريكا.

ويتساءل الديمقراطيون أيضاً هل هي ديمقراطية أم ديكتاتورية؟ متهمين الجمهوريين بأنهم يريدون الاستيلاء على كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

أما الجمهوريون فيتهمون الديمقراطيون الذين يشكلون أقلية في الكونجرس برفض الواقع السياسي عبر عرقلة تعيين بضعة قضاة منذ أربعة أعوام، بفضل مناورة إجرائية تسمح بذلك.

ويتناول الجدل الذي لا يهم أكثر من ثلث الناخبين الأمريكيين حسبما أفاد استطلاع للرأي، لكنه يشغل منذ أسابيع المعلقين السياسيين، تعيين حوالي ستة أشخاص اختارهم الرئيس الجمهوري جورج بوش ويدافع عنهم اليمين الديني، في مناصب قضاة في محكمة الاستئناف الفدرالية مدى الحياة.

ورسم إدوارد كينيدي الذي يعد من أبرز شخصيات اليسار الأمريكي صورة لهؤلاء المرشحين، وقال أن دراسة قراراتهم السابقة تدل على أنهم قضاة قد يقوضوا حقوقاً أساسية، ويلغون جزءاً كبيراً من ما حققته البلاد بشق النفس للتقدم على طريق المساواة وتكافؤ الفرص.

وينتظر بعضهم منذ أربع سنوات أن يثبت مجلس الشيوخ تعيينهم، وقد استعادوا بعض الأمل عندما قرر البيت الأبيض في بداية السنة الجارية عرض ترشيحهم على أعضاء المجلس من جديد.

وبدأ مجلس الشيوخ مناقشاته حول تعيين القاضية بريسيلا اوين من تكساس.

وذكر الديمقراطيون أن وزير العدل الحالي البرتو غونزاليس عندما كان يعمل معها في محكمة في تكساس، انتقد عملها القضائي غير العقلاني وخصوصاً حول منح القاصرات حق الإجهاض.

ويدعم اليمين الديني بشدة تعيين اوين التي تعتبر أن إعادة انتخاب بوش تمت بفضلها إلى حد كبير وتطالب بمقابل لذلك.

وأعلن زعيم الأغلبية الجمهورية بيل فريست بدعم من البيت الأبيض أنه سيقترح في الأيام المقبلة تغييراً في القواعد يسمح للديمقراطيين بعرقلة تعيين اوين وغيرها من القضاة.

وأوضح أن الأمر لا يستهدف القاعدة بحد ذاتها بل استخدامها لقتل ودحر واغتيال المرشحين لمناصب القضاة.

إلا أن أياً من المراقبين لا يجازف بإطلاق تكهنات حول نهاية هذه المبارزة التي تثير تحفظات أيضاً في صفوف الجمهوريين ويمكن أن يدفع المعارضة إلى وقف كل نشاط تشريعي.

ويرى الجمهوريون والرئاسة أن عرقلة من جانب الديمقراطيين لن تلقى شعبية، وقال المتحدث باسم الرئاسة سكوت ماكليلان أن معظم الأمريكيين يعترفون بأن تعيين القضاة من مسئولية الرئيس.

أما الجمهوري بيل فريست الذي يرى محللون أنه يطمح للرئاسة، في اجتماع لمنظمة يمينية دينية فاميلي ريزرش كاونسل، أن عرقلة الديمقراطيين لتعيين القضاة مسألة عدالة حيال أشخاص جديرين بالثقة.

من جانبه حلل الديمقراطي تشارلز شومر أن الرئيس بوش وعد اليمين المتطرف ضمناً أو علناً بأنه سيسمح له باختيار القضاة.

وفي إطار هذا الجدل، ترتسم معالم المعركة المقبلة حول التوجه السياسي للمحكمة العليا، أعلى هيئة قضائية في الولايات المتحدة.

وسيشكل رحيل رئيس المحكمة وليام رينكيست بسبب إصابته بسرطان الغدة الدرقية، فرصة لليمين الديني بالعمل لمصلحته بهدف معلن هو التشكيك في حق الإجهاض الذي اعترفت به المحكمة العليا في ١٩٧٣م.

للمرة الأولى :

«الناتو» يخطط لدخول الأفريقية من بوابة «دارفور»

□ بروكسل/وكالات الأنباء

يستعد حلف شمال الأطلسي لدخول أفريقيا للمرة الأولى ما لم يصطدم بعقبات في اللحظة الأخيرة، عبر تقديم دعم لوجستي لبعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في دارفور، غرب السودان، في مهمة بعيدة عن الأضواء.

ويأتي هذا الدعم اللوجستي، الذي يتطلب تنفيذه موافقة الهيئات السياسية للحلف نورد راين ويستفاليا بعد هذا الأسبوع، تلبيةً لطلب من الاتحاد الأفريقي في إطار تعزيز بعثته في منطقة دارفور، غرب السودان، التي تجتاحها حرب أهلية.

وقد عبّر ياب دي هوب شيفر، الأمين العام للحلف الأطلسي - الذي يشارك بعد غد الخميس بأديس أبابا في مؤتمر للجهات المانحة لدارفور برئاسة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة - عن ثقته برد أطلسي إيجابي على هذا الطلب الأفريقي، لكن مسؤولاً في المنظمة - طلب عدم كشف هويته - صرّح لوكالة الصحافة الفرنسية، بأن الحلف الأطلسي متفق على ضرورة أن يبقى ذلك في إطار بعثة للاتحاد الأفريقي، على أن يكون دور الأطلسي مقتصراً على تقديم الدعم.

وقال مصدر دبلوماسي : إن أحداً لا يرغب في إعطاء أصداء لوجود الحلف الأطلسي في دارفور، وحجب دور البعثة الأفريقية.

ويتناول طلب الاتحاد الأفريقي خصوصاً نقل وإيواء جنود الاتحاد الأفريقي والتدريب وسبل الاتصال وكذلك التزويد بالعتاد.

وفي هذا الصدد أكد روبرت فاولر، الممثل الخاص للحكومة الكندية في السودان، سفير أوتاوا في روما، لدى عودته من زيارة قصيرة إلى المنطقة، أن الاتحاد الأفريقي بحاجة إلى كل شيء للقيام بمهمته في دارفور التي تضاهي مساحتها مساحة فرنسا وتشهد كارثة إنسانية.

وإذا كان من غير الوارد إرسال قوات أطلسية إلى المكان، فإن بعض المسؤولين يرون أن مجرد وجود طواقم من الحلف، ولو محدودة، سيكون ضرورياً على الأرجح.

وفي أواخر أبريل الماضي أعلن السودان بلسان مصطفى عثمان اسماعيل، وزير خارجيته، قبوله بمساعدة لوجستية من الحلف الأطلسي للاتحاد الأفريقي، شرط ألاّ تكون هناك قوات أخرى غير أفريقية في دارفور.

وفي أيّ من الأحوال فإن أي وجود للأطلسي سيكون حدثاً لا سابق له، فهذه المنظمة، التي ولدت من الحرب الباردة، تربطها اتفاقات شراكة مع دول عدة في شمال أفريقيا في إطار الحوار المتوسطي، وقد قامت سابقاً بمناورات مشتركة مع بعض هذه الدولة، لكنها لم تتدخل قطعاً في القارة الأفريقية، لكن مثل هذا الوجود للحلف الأطلسي، الذي تدافع عنه واشنطن، يصطدم في الواقع بتحفظات باريس التي أكد ميشال بارنييه، وزير خارجيتها، مؤخراً أن الأطلسي ليس من مهمته أن يكون شرطي العالم، موضحاً تفضيله دوراً للاتحاد الأوروبي.

وفي النهاية تستعد المؤسستان لتقديم مساهمتهما وتجدان نفسيهما مضطرتين لتنسيق جهودهما، وهذا لا يبدو، بطبيعة الحال، أمراً سهلاً (على حد قول مصدر دبلوماسي).

وقال دبلوماسي بريطاني : ينبغي رؤية كيف نستطيع تنسيق جهودنا مع الحلف الأطلسي بصورة فعالة ومكملة بدون تنافس، وهذا يعتبر تحدياً.

وفي دارفور ينشر الاتحاد الأفريقي حالياً قوة سلام تضم حوالي (٢٢٠٠) عنصر، لكن يفترض أن يرتفع عددها إلى (٧٧١٣) عنصراً بحلول نهاية سبتمبر القادم وربما إلى (١٢) ألفاً في مرحلة لاحقة.